كيري يريد مواصلة العمل مع موسكو.. وحديث عن مقترح روسي مشروط لحظر الطيران

المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا ووزير الخارجية الاميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي سابق في نيويورك (رويترز)

وكالات

فيما كانت الدبلوماسية الروسية تؤكد أن روسيا «لن» تسمح باستنساخ السيناريوهين الليبي والعراقي في سورية وتنبه إلى وجود مخطط أميركي لاستنزاف جميع الأطراف على الأرض السورية، سربت مصادر روسية أنباء عن اقتراح روسي مضاد بخصوص فرض حظر طيران في بعض مناطق سورية، مؤكدةً أن روسيا لن تتخذ إجراءات من جانب واحد ما لم تجبر إدارة الرئيس باراك أوباما جميع المؤسسات الأميركية على تنفيذ الاتفاق الروسي الأميركي.

وبالرغم من تصاعد حدة التوتر الأميركي الروسي، وتلويح مسؤولين أميركيين بترك دول الخليج تزود المسلحين بصواريخ محمولة على الكتف مضادة للجو من طراز «مانباد» في تكرار لتجربة «المجاهدين» في أفغانستان في مواجهة الجيش السوفييتي، إلا أن وزارتي الدفاع الأميركية والروسية واصلتا العمل وراء الكواليس من أجل التوصل إلى اتفاق.

وأكد السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين أن بلاده لن تسمح بتكرار عدوان أميركا وبعض الدول الأوروبية في سورية كما حصل في ليبيا والعراق. وفي مقابلة متلفزة نقلت وكالة «سانا» مقتطفات منها، قال زاسبكين: «هم لديهم حتى الآن نفس الفكرة والهدف هو إسقاط الدولة السورية ونحن لدينا نهج آخر هو إيجاد التسوية من خلال الحوار الوطني بين الحكومة والمعارضة»، لافتاً إلى أن الأميركيين لم يتمكنوا إلى الآن من الإيفاء بتعهداتهم والفصل بين الإرهابيين ومن يسمونهم «معارضة معتدلة».

وإذ أشار زاسبكين إلى أن العدوان الأميركي على موقع للجيش السوري في دير الزور شكل دعماً لإرهابيي داعش وبين أن الأميركيين لا يريدون التقدم في مجال تنفيذ بنود الاتفاق الروسي الأميركي بل يريدون استمرار المعارك لاستنزاف جميع الأطراف. ولفت إلى أن التنظيمات الإرهابية استغلت اتفاق وقف الأعمال القتالية لزيادة التسليح وتجميع قواتها وهي من قامت بانتهاكه، مؤكداً أنه لا بد من توجيه الضربات ضدهم وبالدرجة الأولى تنظيما داعش وجبهة النصرة.

وكشفت صحيفة «روسيسكايا غازيتا» عن الأسباب الحقيقية التي دفعت الغرب إلى طلب انعقاد مجلس الأمن الدولي لبحث الوضع في مدينة حلب قبل أيام، في محاولة دورية يائسة للضغط على موسكو. وكشفت أن إخفاق المجموعة الدولية لدعم سورية مؤخراً في التوصل على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن «خريطة طريق» لتسوية الأزمة حول مدينة حلب، حرك اتصالات دبلوماسية مكثفة بين وزيري الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف.

واعتبرت الصحيفة أن واشنطن أفسدت الخطة الروسية الأميركية حول سورية، بمطالبتها بتنفيذ الجزء «الروسي» منها والمماطلة بتنفيذ التزاماتها هي، وهو ما دفع البيت الأبيض إلى رفض نشر محتوى الاتفاق، على الرغم من أن كيري وافق خلال لقاءاته لافروف على نشرها. وأوضحت أن إخفاق الهدنة، دفع كيري خلال اجتماع لمجموعة دعم سورية إلى اقتراح تحديد موعد جديد للهدنة، مطالباً أيضاً بفرض حظر على طيران القوة الجوية السورية فوق المناطق التي تمر فيها قوافل المساعدات الإنسانية؛ وأشارت إلى أن الحديث في البداية «كان يدور حول وقف طيران الطائرات الروسية»، مبيناً أن موسكو «رفضت مناقشة مثل هذه الأمور».

وحسب «روسيسكايا غازيتا»، فقد عرض لافروف خلال لقائه كيري «خطة مضادة لمقترح (الوزير الأميركي)، تتضمن مبدئياً عدم اعتراض روسيا على تحديد منطقة حظر جوي فوق مناطق معينة من سورية» لكنه وضع ثلاثة شروط. أولها ألا يشمل الحظر الطائرات الروسية، ثانيها أن يتفق العسكريون الروس والأميركيون قبل الإعلان عن تحديد تلك المناطق، «على تفاصيل مواقع المعارضة المعتدلة المدعومة من واشنطن على الخريطة، وكذلك مواقع المجموعات الإرهابية التي يمكن الإغارة عليها. وأخيراً اشترط لافروف أن يضغط البيت الأبيض بنفسه على «حلفائه في سورية لكي يتخلوا عن تنسيق عملياتهم مع الإرهابيين». وذكرت الصحيفة أن موسكو ترى أن قوات الحكومة السورية «يحق لها القيام بالعمليات العسكرية التي تراها ضرورية ما دامت هذه الشروط لم تنفذ»، مبينةً أن الوفد الروسي «لم يتعهد بمنع دمشق من القيام بأي عمل عسكري».

وشددت الصحيفة على أن انتصارات الجيش السوري «التكتيكية» في حلب تسمح له بـ«السيطرة التامة على هذه المدينة المهمة إستراتيجياً»، ولذلك، أشارت إلى أن «تطور الأوضاع بهذا الشكل لا يرضي واشنطن»، وهو ما دفعها إلى الدعوة لعقد جلسة مجلس الأمن الطارئة كمحاولة منها لـ«عرقلة» عمليات الجيش السوري.

ووصفت الصحيفة الدعوة المشتركة التي وجهها كيري ومفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، إلى المعارضة السورية بوقف تعاونها مع «جبهة النصرة» بأنها «ليست حاسمة.. وليست مدعومة بعقوبات عسكرية»، وختمت قائلةً: «إلى أن تقوم إدارة أوباما بإجبار المؤسسات الأميركية كافة، بدءاً بالبنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية وانتهاء بوزارة الخارجية، على تنفيذ الاتفاق الروسي الأميركي، فإن موسكو من جانبها لن تتخذ أي إجراءات من جانب واحد في سورية».

جاء ذلك في حين نقلت صحيفة «إيزفيستيا» الروسية عن مصدر مطلع في الدوائر الدبلوماسية العسكرية أن «وزارتي الدفاع الروسية والأميركية جاهزتان خلال الأيام القريبة المقبلة لتنسيق برنامج مؤقت للتعاون في سورية»، مبيناً أن «البرنامج يحدد الآليات الأساسية لتبادل المعلومات عن عمل طائرات كل طرف، إضافة إلى تحديد ترتيب عمل كل طرف في الحالات الاستثنائية».

وبيّن المصدر أن العمل على إعداد الوثيقة بلغ مرحلته النهائية، وقد يُنجز خلال الأيام القريبة المقبلة.

وعلى الجانب الآخر، حمل كيري أمس موسكو ودمشق المسؤولية عن انهيار الهدنة والجهود الدبلوماسية، متهماً إياهما بمواصلة الهجوم العسكري والبحث عن تحقيق انتصار ميداني عوض التوجه صوب الحل السياسي عن طريق المفاوضات الفعالة. واعتبر من كولومبيا، أن التطورات في مدينة حلب تؤكد أن روسيا والنظام ينويان السيطرة على المدينة عسكرياً وتدميرها ضمن هذه العملية العسكرية القائمة.

وعلى الرغم من الاتهامات، وعد كيري أنه لن يستسلم وسيواصل مساعيه مع روسيا لإعادة تفعيل وقف النار في سورية.

وبعد أن تحدث مسؤولون روس عن تعويل أجنحة في واشنطن على المماطلة بانتظار إطلاق «الخطة ب» في سورية بعد خروج أوباما من البيت الأبيض، نفى المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر، وجود «خطة ب» لدى واشنطن لحل أزمة سورية، مؤكداً أن الحل الدبلوماسي يبقى الخيار الأوحد. وكان كيري هو أول من تحدث عن وجود خطة بديلة إذا ما انهارت الجهود الدبلوماسية مع روسيا حول سورية.

مسؤولون أميركيون: انهيار الهدنة يزيد احتمال تزويد دول الخليج للمعارضة بمضادات أرضية

قال مسؤولون أميركيون: إن انهيار الهدنة زاد احتمال قيام دول الخليج بتسليح المعارضة بصواريخ مضادة للطائرات تطلق من على الكتف للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الطائرات السورية والروسية.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن مسؤول أميركي مشترطاً عدم الكشف عن اسمه للحديث عن السياسة الأميركية أن واشنطن حالت دون وصول كميات كبيرة من أنظمة الدفاع الجوي تلك المحمولة على الكتف إلى سورية بتوحيد الحلفاء الغربيين والعرب خلف هدف تقديم التدريب وأسلحة المشاة لجماعات المعارضة المعتدلة مع مواصلة الولايات المتحدة المحادثات مع موسكو.

وأضافت الوكالة: «غير أن خيبة الأمل إزاء موقف واشنطن تتصاعد فيما يزيد احتمال ألا تواصل دول الخليج أو تركيا السير وراء الولايات المتحدة أو تغض الطرف عن أفراد أثرياء يتطلعون لتزويد جماعات المعارضة بتلك الأسلحة المضادة للطائرات».

وقال مسؤول أميركي ثان: «يعتقد السعوديون دائماً أن السبيل الأمثل لإقناع الروس بالتراجع هو ما أفلح في أفغانستان قبل نحو ٣٠ عاماً، وهو تحييد قوتهم الجوية بتزويد المجاهدين بأنظمة الدفاع الجوي المحمولة»، وتابع يقول: «تمكنا حتى الآن من إقناعهم بأن مخاطر ذلك أكبر في يومنا هذا لأننا لا نتعامل مع الاتحاد السوفييتي وإنما مع زعيم روسي عازم على إعادة بناء القوة الروسية ومن غير المرجح أن يتراجع» في إشارة إلى الرئيس فلاديمير بوتين.

وقال مسؤول آخر بالإدارة الأميركية: «المعارضة لها الحق في الدفاع عن نفسها، ولن تترك دون دفاع في مواجهة هذا القصف العشوائي»، وأشار المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إلى أن «حلفاء وشركاء» آخرين للولايات المتحدة يشاركون في المحادثات الأميركية الروسية لإيجاد حل للحرب، قد لا ينظرون «بلا مبالاة إلى الأعمال الشائنة التي شاهدناها في الساعات الاثنين والسبعين الماضية» مضيفاً إنه لن يعلق بشأن «قدرات محددة قد يتم ضمها إلى المعركة». ورفض الإفصاح عن مزيد من التفاصيل.

موسكو تنشر جزءاً من الاتفاق الروسي الأميركي حول سورية

وكالات

نشرت وزارة الخارجية الروسية أمس جزءا من نصوص الاتفاقيات الروسية الأميركية حول سورية باللغة الروسية، داعية واشنطن إلى الموافقة على نشر ما اتفق عليه بين موسكو وواشنطن حول استهداف الإرهابيين.

وأشارت الوزارة، في بيان، وفق الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، إلى أن الولايات المتحدة أقدمت على نشر بعض ما اتفق عليه بين الدولتين حول الأزمة السورية في جنيف، في ٩ من هذا الشهر، دون أن تنسق مع موسكو موعد نشرها، وبعد سلسلة من «تسريبات» إعلامية.

وذكر البيان أن روسيا دعت الولايات المتحدة مراراً إلى نشر كل وثيقة من الاتفاقيات الثنائية حول سورية تدريجياً بعد التنسيق حولها بين الجانبين، لكن الطرف الأميركي كان يعترض على ذلك دوماً، «والملفت أكثر للنظر هو رفض (الولايات المتحدة) تأكيد تعهدها علانية بفصل المعارضين المعتدلين عن جبهة النصرة التي هي فرع القاعدة، وبالتعاون مع روسيا في استهداف الإرهابيين وأعوانهم الذين يرفضون وقف إطلاق النار». وجاء في بيان الوزارة: إن روسيا تدعو الولايات المتحدة إلى الموافقة على نشر «الحزمة الكاملة» من الاتفاقيات بين الدولتين حول سورية، إضافة إلى وثيقة «صلاحيات المركز التنفيذي المشترك»، التي تنص على أن على الخبراء العسكريين الروس والأميركيين تحديد الأهداف سوية وتنسيق الطلعات القتالية، وكذلك نص الملحق الثاني لاتفاقية ٩ أيلول التي تحدد آليات مراقبة الطريق المؤدي إلى مدينة حلب السورية من الجنوب (الكاستيلو).

وختم البيان بالقول: إن روسيا تعول على أن «تفي الولايات المتحدة أخيراً بالتزامها القديم من ناحية الفصل (بين المعارضة والإرهابيين)، لأنه «هناك عدد كبير من الفصائل المسلحة التي تصفها واشنطن بالمعارضة المعتدلة لكنها تقاتل جنباً إلى جنب مع «جبهة النصرة» بل وانسجمت معها على الصعيد العملي.. ونحن نعود فنقول إن مغازلة الإرهابيين والتساهل معهم لم يجلب أبداً ثمرات طيبة».

قولاً واحداً

إستراتيجية أوباما بين «المتوسط» و«الهادي»

د. قحطان السيوفي

أعوام الرئيس أوباما تميّزت بتحدّيات لهيمنة الغرب على السياسات الدولية. التوترات في شرق آسيا من المواضيع الأكثر خطراً في السياسة الدولية، وفي الشرق الأوسط، نظام الدول الذي أنشأته بريطانيا وفرنسا في أوائل القرن العشرين– وحافظت عليه أميركا بعد عام ١٩٤٥– ينهار الآن، وسط حالة من العنف والفوضى السياسية والإرهاب مع ما سمي الربيع العربي.

الخيط الأحمر الذي يربط الأزمات هو عجز الغرب المتزايد عن أن يكون بمنزلة قطب الاستقرار والقوة، من خلال محاولة فرض الهيمنة، والدعم المباشر وغير المباشر للإرهاب ومموليه.... منذ فجر عصر الاستعمار الأوروبي، تم تشكيل مصير معظم بلدان العالم من خلال التطوّرات والقرارات التي تتم في أوروبا، وبعد ذلك في أميركا. لكن هيمنة الغرب قروناً طويلة على شؤون العالم تقترب من نهايتها الآن. والسبب الرئيسي لهذا التغيير هو التطوّر الاقتصادي غير العادي في آسيا خلال العقود الخمسة الماضية وفشل إستراتيجية الفوضى الخلاقة التي دعمتها أميركا وحلفاؤها في الشرق الأوسط.

بعد الحرب العالمية الثانية انهارت الإمبريالية الأوروبية وظهرت الولايات المتحدة كقوة بارزة، وعلى مدى الأعوام الـ٥٠ الماضية استمرت هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي وتآكلت بوتيرة متدرجة. التحوّل الاقتصادي لآسيا بدأ في الستينيات، وبعد عام ١٩٨٠ بدأ الاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات متصاعدة.

في عام ٢٠١٤، أعلن صندوق النقد الدولي أن الصين، بمقياس القيمة الشرائية، هي الآن أكبر اقتصاد في العالم، وأن ثلاثة من الاقتصادات الأربعة الأكبر في العالم موجودة الآن في آسيا. الصين جاءت أولاً، وأميركا ثانياً، والهند ثالثاً واليابان رابعاً.

التطور الاقتصادي السريع في آسيا خلال الجيلين الماضيين جعل فجوة الثروة بين الغرب والشرق أضيق بما يكفي لأن تبدأ الغلبة العددية في آسيا في إمالة ميزان القوة في العالم، والتغيير الاقتصادي سيترجم إلى قوة إستراتيجية. في عام ٢٠١٢ توقع «مجلس الاستخبارات الوطنية الأميركي»، أنه «بحلول عام ٢٠٣٠ ستكون آسيا قد تجاوزت أميركا الشمالية وأوروبا مجتمعتين من حيث القوة العالمية، استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان، والإنفاق العسكري، والاستثمار في التكنولوجيا، وتراجع الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط وشرق آسيا. هذه الكلمات، التي نشرت قبل بداية ولاية أوباما الثانية، بدت تنبؤية خلال السنوات الأربع التالية. فقد وقفت الولايات المتحدة جانباً ومع الفوضى والإرهاب، ولم يصدق فيما قاله في خطابه بجامعة القاهرة حول إقامة الدولة الفلسطينية... وأيد حلفاءه الإقليميين في دعم الربيع العربي بحجة الحرية والديمقراطية فإذا بهم ينشرون الدمار والذبح والإرهاب... في سورية وليبيا واليمن.

منذ أيام استخدم الرئيس أوباما الفيتو الرئاسي لتعطيل قانون يجيز لضحايا الاعتداءات الإرهابية لـ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، مقاضاة المملكة العربية السعودية لأن هذه الأخيرة كانت متورطة في الاعتداءات ما يؤكد دعم إدارة أوباما لمولي الإرهاب... كما قال أوباما لمجلة (فانتي فير) (مئات ملايين الأشخاص قتلوا، وملايين نزحوا كل ذلك يحملني على التساؤل عما كان بوسعي أن أعمله بصورة مغايرة خلال السنوات الخمس أو الست الماضية...) كل ذلك يدل على التخبط والضياع في السياسة الأميركية.

بالمقابل رغم السياسات الخارجية لإدارة أوباما «التمحور حول آسيا» وتحويل موارد عسكرية ودبلوماسية إلى آسيا، استجابة لتحول مركز الاقتصاد العالمي إلى الشرق، تراجعت الولايات المتحدة عمدا إلى الخلف في الشرق الأوسط، ويرجع هذا جزئيا إلى محاولتها الحفاظ على قوتها ومواردها للصراع مع الصين الصاعدة.

من ناحية أخرى أكدت الصين برنامجها «لبناء الجزر» في بحر الصين الجنوبي، متحدية محاولات الهيمنة الأميركية، كما أن الشكوك متنامية حول مصير اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارية تقودها الولايات المتحدة وتهدف إلى التصدي لهيمنة الصين الاقتصادية المتنامية، باختصار إن الدوامة الحالية للسياسة الأميركية، تجعل الرئيس أوباما يواجه الاحتمال الحزين بترك المنصب ومبادرته للسياسة الخارجية– التمحور نحو آسيا– تغرق تحت أمواج المحيط الهادي، كما غرقت سياسته الشرق أوسطية في مياه البحر المتوسط.

الناتو: العمليات العسكرية لـ«استعادة» حلب «انتهاك للقانون الدولي»!!

وكالات

اعتبر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أن العمليات العسكرية السورية لاستعادة حلب تشكل «انتهاكا فاضحا للقانون الدولي»!! وحض روسيا على بذل «جهود ذات مصداقية» لإعادة العمل بالهدنة، على حين دعت فرنسا، روسيا وإيران إلى «الكف عن سياسة الازدواجية» التي تتبعانها في الأزمة السورية ووقف «جرائم الحرب».

ويرى مراقبون أنه لم يبق أمام الغرب سوى النحيب والبكاء على أذرعه المسلحة في حلب، بعد استئناف الجيش العربي السوري وحلفائه العمليات العسكرية هناك إثر انتهاء مفعول سريان «التهدئة» يوم الإثنين من الأسبوع الماضي والتي تمت بموجب اتفاق سوري أميركي.

وقال ستولتنبرغ على هامش اجتماع وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي في براتيسلافا، وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» الفرنسية للأنباء: إن «الهجمات المرعبة على حلب غير مقبولة أخلاقياً على الإطلاق وتشكل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي».

وأضاف: «أضم صوتي إلى دعوات المجموعة الدولية لروسيا كي تبذل جهوداً ذات مصداقية بهدف إعادة العمل باتفاق وقف الأعمال القتالية وإفساح المجال أمام وصول المساعدة الإنسانية إلى حلب وخلق الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات تحت رعاية الأمم المتحدة».

من جانبه، دعا وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت، روسيا وإيران إلى «الكف عن سياسة الازدواجية» التي تتبعانها في الأزمة السورية ووقف «جرائم الحرب» التي ترتكبها دمشق.

وقال آيرولت في مقابلة مع صحيفة «ليبيراسيون» الفرنسية، بحسب «أ ف ب»: إن «راعي النظام، إيران وخصوصاً روسيا يجب أن ترفعا يد (الرئيس السوري بشار) الأسد. عليهما الخروج من سياسة الازدواجية التي تتبعانها».

وأضاف: إن دمشق «تذرعت بأصغر خرق لوقف إطلاق النار الذي تم التفاوض حوله (في التاسع من ايلول) بين الولايات المتحدة وروسيا لقصف حلب». واعترف بأن مجموعات «المعارضة المعتدلة» التي يمكنها أن تأتي إلى طاولة المفاوضات «قريبة بشكل خطير» من بعض الجماعات الجهادية مثل جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا)، مشيراً بذلك إلى موضوع خلاف يؤكد عليه الروس.

وأضاف: «وحدهم الراديكاليون يعطون الانطباع بأنهم قادرون على محاربة النظام بشكل فعال».

واعتبر الوزير الفرنسي أن الرئيس الأسد «يستغل هذا الالتباس». وأضاف إن «الهدف هو ضرب المعتدلين لأنهم هم الذين يمكنهم الحضور إلى طاولة المفاوضات وهذا ما تريد دمشق تجنبه».

وقال آيرولت: إن «الذين يمكنهم وقف (ما يحدث في حلب) ولكنهم لا يفعلون ذلك سيتحملون مسؤولية تجاهلهم مثل هذه الجرائم أو مشاركتهم فيها».

«أواكس» إلى الميدان السوري خلال شهر

وكالات

كشف مسؤول رفيع في حلف شمال الأطلسي (ناتو) عن قرب نشر طائرات «أواكس» التجسسية الشهيرة، لدعم عمليات «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة ضد معاقل تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في كل من سورية والعراق.

وقال نائب الأمين العام للحلف ألكسندر فيرشبو، وفق ما نقلت جريدة «زمان الوصل» الالكترونية المعارضة: إن «أواكس لم تباشر نشاطها في هذا المجال، لكنها ستبدؤه قريباً خلال الشهر المقبل».

وجاءت تصريحات فيرشبو خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر الحلف، دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل حول عدد طائرات «أواكس» التي سيتم زجها في العملية، ومن أي القواعد الجوية ستنطلق.

وفي قمته الأخيرة قبل أشهر، قرر (ناتو) دعم أعمال المراقبة والتجسس الجوي في الحرب التي يخوضها «التحالف الدولي» ضد تنظيم داعش.

ويبدو حديث (ناتو) عن قرب نشر «أواكس» متزامنا مع تصاعد التوقعات بقرب شن عمليات ضد التنظيم في معقليه الرئيسين.. الرقة والموصل.

ومطلع ٢٠١٦، نشر (ناتو) طائرات «أواكس» في إحدى القواعد الجوية وسط تركيا، بناء على طلب أنقرة من أجل «تعزيز قدرات الدفاع الجوي التركي».

وأشار فيرشبو إلى أن طائرات «أواكس» ستستخدم على الغالب المجال الجوي التركي أو المجال الجوي الدولي، ولن تحلق فوق المجال الجوي السوري أو العراقي.

وتعد «أواكس» أهم طائرة استطلاع وتجسس في العالم، وهي عبارة عن طائرة «بوينغ» عادية ركب عليها رادار ضخم بقطر يناهز ٩ أمتار، يمكنه أن يرصد ويمسح الأهداف في مساحة تزيد عن ٣٠٠ ألف كم مربع أي قرابة ضعفي مساحة سورية.

وتطير «أواكس» بسرعة ٨٠٠ كم في الساعة، وهي تعمل غالباً على ارتفاع يتراوح بين ١٥ و١٧ كم، ويمكنها أن تطير لمسافة ١١ ألف كم، ومن مزاياها قدرتها على رصد الأجسام الطائرة أياً يكن مستوى تحليقها، منخفضاً أو مرتفعاً، كما تتمتع بقابلية تزويدها بالوقود في الجو، ما يجعلها تحلق لساعات ومسافات أطول.

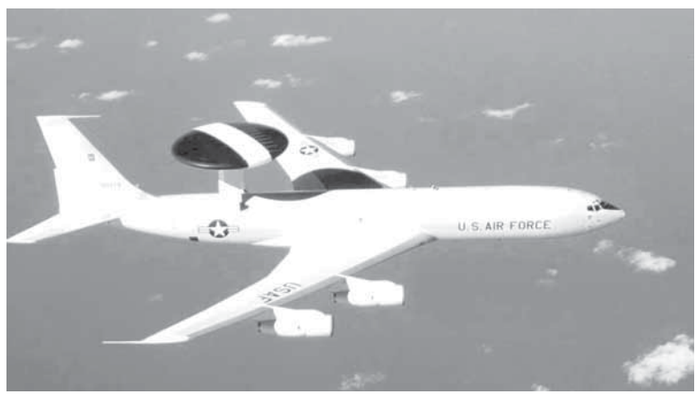

إحدى طائرات «أواكس» التجسسية

نخب سياسية وفكرية واجتماعية في الحسكة ترفض «الفيدرالية»

الحسكة - دحام السلطان

رفضت نخب سياسية واجتماعية وممثلون عن المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع الأهلي، إقامة «نظام فيدرالي» في المناطق التي تخضع لما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» التي يشرف عليها «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي شمال البلاد، وأكدت تمسكها بوحدة سورية جغرافية وشعباً.

ونظم مجلس شيوخ ووجهاء العشائر والقبائل السورية بالتعاون مع الفعاليات الاجتماعية وحزب الشعب والحزب السوري القومي الاجتماعي أمس وقفة احتجاجية وسط مدينة الحسكة تأكيداً لوحدة الأراضي السورية ورفضاً لما يسمى «فيدرالية شمال سورية».

وأكدت تلك الجهات في بيان تمت تلاوته خلال الوقفة أن إعلان ما يسمى «فيدرالية شمال سورية يأتي في سياق المشاريع التفكيكية المشبوهة من طرف سياسي بعينه ترتبط قياداته بأميركا وتأتمر بإمرتها».

ولفت البيان إلى أن «مشروع الفيدرالية يشكل دعوة انفصالية مبيتة بتوجيه وتخطيط من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بغية تمزيق سورية وزرع بذور الفتنة بين أبناء المجتمع السوري».

وحذر البيان من خطورة هذه الخطوة على السلم الأهلي ووحدة سورية أرضا وشعبا داعياً كل السوريين إلى «اليقظة ومواجهة هذا المشروع غير الدستوري والذي يتنافى مع السيادة الوطنية». وأكد البيان «رفضه لأي هيمنة يفرضها فصيل سياسي وعسكري على أبناء المنطقة».

وطالب المشاركون في بيانهم «الأحزاب السياسية وسائر هيئات المجتمع الأهلي العمل للجم من يريد أخذ الوطن إلى المجهول وتشكيل لجنة لمناهضة الفيدرالية وكل صور الدعوات التفكيكية والتمسك بالدستور».

وأكد المشاركون أن «ما تتعرض له محافظة الحسكة من محاولات عدوانية فكرية وشوفينية لا تهدف إلا لطمس الهوية الوطنية من خلال طرحها للمشاريع الانفصالية تحت مسميات مختلفة (إدارة ذاتية، فيدرالية....) تمس كلها وحدة الشعب السوري».

وأضاف البيان: إن «الوطن للجميع داعياً إلى تشكيل لجنة مناهضة للفيدرالية وكل أشكال الدعوات التفكيكية أو الانفصالية والتمسك بالدستور الممثل الوحيد لإرادة الشعب السوري في تحديد شكل دولته ونظامها السياسي وبما يكفل المساواة بين كل المكونات في الحقوق والواجبات».

وقال عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب نضال أحمد الأسعد: «إننا نقف اليوم ونتضامن مع الجيش العربي السوري ومع أرض وسلامة ووحدة الوطن، ونقولها بملء إرادتنا إننا نرفض الفيدرالية الأميركية والصهيونية بكل أشكالها ومسمياتها، ويكفينا فخراً أننا أصحاب أول أبجدية في التاريخ، ونحن من صدر الفيدرالية وكل المصطلحات السياسية بأشكالها الحقيقية إلى العالم أجمع، ولسنا بحاجة لأية تسويقات استعمارية وصهيونية تحمل في طياتها العدوانية والانفصالية وتمزيق المجتمع الوطني المتآخي الواحد».

وأشار ناظر الإعلام بمنفذية الحسكة للحزب السوري القومي الاجتماعي المركزي حسين عبدو، إلى أن هذه الوقفة التضامنية في هذه المرحلة الحساسة التي تمر على البلاد، ما هي «إلا استكمال واستمرار للحملة الاستعمارية الشعواء التي تهدف إلى النيل من وحدتنا الوطنية المبنية على التعايش الموحد ووحدة الأرض والجغرافية»، مضيفاً إن «كل من يريد أن يعزف بأوتاره لهذه الدعوات الانفصالية، لا يخدم إلا المصالح الصهيوأميركية، ومن هذا المنطلق جاء رفضنا واضحاً لكل هذه المسميات الرامية إلى تفتيت سورية وتدمير هويتنا الوطنية، فتحيا سورية».

وقفة احتجاجية تأكيداً على وحدة الأراضي السورية (سانا)